تطور المعاملات المالية الالكترونية وأثره على المحاسبة الحكومية «تجربة حزمة الدفع الالكتروني في السودان٢٠١٩م»

الدكتور/

مصطفى إسماعيل محجوب

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى التعريف بالمعاملات الإلكترونية في المالية الحكومية ودراسة اثر هذه المعاملات علي الجوانب التطبيقية في المحاسبة الحكومية وبيان الجوانب المتعلقة بشرعية المعاملات وجوانب المحذورات التي يمكن أن تقع. وتم استخدام المنهجين التاريخي والاستقرائي لدراسة التحول من النظام التقليدي للنظام الالكتروني واثر ذلك علي المحاسبة الحكومية ومدى شرعية المعاملات الإلكترونية والمشكلات الحالية والمتوقعة ومقترحات الحلول.

وتوصلت الدراسة لنتائج أهمها أن العمليات المالية الالكترونية تؤثر على كافة عناصر النظام المحاسبي.

وتوصلت إلى توصيات أهمها ضرورة تنوير وتدريب واقناع المحاسبين الحكوميون حول جدوى استخدام الأساليب المعتمدة على التكنلوجيا الحديثة في جميع الأعمال الحكومية .

Abstract

The study aimed to introduce electronic transactions in government finance and to study the effect of these transactions on the applied aspects in the government accounting and to clarify the aspects related to the legitimacy of transactions and the aspects of the warnings that may occur. The two historical and inductive methods were used to study the shift from the traditional system to the electronic system and the impact on government accounting and the legitimacy of electronic transactions and current and expected problems and proposals solutions.

The study concluded that electronic financial operations affect all elements of the accounting system. The government accounting reports become more accurate, faster and more capable of analyzing and extracting results in the case of the computerized system.

And reached the recommendations of the most important need to enlighten and train and convince the government accountants.

مقدمة

تطورت العمليات الإلكترونية في مجال المحاسبة وغطت علي جميع العمليات بصورة كاملة في كثير من دول العالم، ولكن المحاسبة الحكومية وخاصة في دول العالم الثالث وعلى مستوى السودان كأحد هذه الدول ظلت المحاسبة الحكومية تحتفظ بكافة المعاملات التقليدية وأول عملية تحول حدثت في العام ٢٠١٦م وذلك بتحويل مستند القبض الورقي الي عملية الإلكترونية يتم من خلالها تسجيل واجازة المعاملة وطباعة مستند قبض من جهاز الحاسوب وستلام النقدية او الشيك بواسطة المتحصل. ثم جاءت المرحلة الحالية بمنظومة الدفع الإلكتروني والذي يعني التحصيل غير النقدي عن طريق تحويل المبالغ الكترونيا من حساب العميل الي حساب الحكومة بواسطة وسائط الدفع الالكتروني ويتم اكمال هذه العملية عن طريق دفع الحكومة للمتعاملين معها الكترونيا.

هذه المعاملات في مجملها سيكون لها آثار مختلفة علي المحاسبة الحكومية ابتداء من الدفاتر و السجلات والمستندات الي تأهيل المحاسب وسينعكس ذلك علي اعداد الحسابات الختامية ، والمراجعة الداخلية والخارجية.

وهذا البحث يشتمل علي التعريف بعمليات الدفع والقبض الالكترونية ومدي شرعية هذه العمليات وانعكاسها علي المحاسبة الحكومية.

أهداف البحث:

- التعريف بالمعاملات الإلكترونية في المالية الحكومية.
- دراسة اثر هذه المعاملات علي الجوانب التطبيقية في المحاسبة الحكومية.
- بيان الجوانب المتعلقة بشرعية المعاملات وجوانب المحذورات التي يمكن ان تقع.

أهمية البحث:

تأتى أهمية البحث من كون المعاملات الالكترونية الحكومية في بداياتها ولابد من توقعات مسبقة بما يمكن ان تواجهها من مشكلات واقتراح الحلول اللازمة لها.

كما ان هذه المعاملات ذات الدفع والقبض غير النقدي تحتاج الي التكيف الشرعي في ظل اختفاء العملات النقدية من المعاملة.

مشكلة البحث:

- مع تطور العمليات الالكترونية في كل من القبض والدفع في المعاملات المالية الحكومية ما هو التأثير المتوقع علي النظام المحاسبي الحكومي؟
- ماهي المشكلات المتوقعة لعملية الانتقال من النظام التقليدي الي النظام الالكتروني؟
- هل للعمليات الالكترونية تأثير علي شرعية المعاملات المالية الحكومية؟

حدود البحث:

الزمانية: تمثل راهن المعاملات المالية الحكومية وتحولها الحالي نحو المعاملات الالكترونية وهي الفترة من يونيو٢٠١٦- ٢٠١٩م.

المكانية: السودان.

منهج البحث:

المنهج الوصفي التحليلي: فى وصف ودراسة تطور المعاملات المالية الحكومية من العمليات التقليدية الى الإلكترونية.

المنهج الاستنباطي فى استنباط نتائج ذات دلالة من النصوص والتطبيقات المالية في الفكر والتطبيق الإسلامى.

هيكل البحث:

يتكون البحث من مقدمة وثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الاول: **المحاسبة الحكومية.**

المبحث الثاني: **عمليات الدفع والقبض الالكتروني.**

المبحث الثالث: **المشكلات التي تواجه عمليات الدفع والقبض الالكتروني ومقترحات الحلول.**

الخاتمة: وتتكون من:

- النتائج.
- التوصيات.

المبحث الاول

المحاسبة الحكومية

تعريف المحاسبة الحكومية:

هي أحد فروع المحاسبة و تهتم بدراسة المبادئ التي تحكم عمليات التسجيل و التقرير المحاسبي عن الأنشطة التي تقوم بها الحكومة وهي طريقة من طرق المديرين الحكوميين لغرض الرقابة على الإيرادات و النفقات الخاصة بالوزارات ووحداتها المختلفة(١).

هى فرع من فروع المحاسبة تقوم على مجموعة من المبادئ والأسس العلمية الخاصة بتسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية المتعلقة بالنشاط الحكومية بهدف فرض الرقابة المالية والقانونية على إيرادات الدولة ومصروفاتها والمساعدة في اتخاذ القرار(٢).

(١) د.حسين عامر شرف، نظرية المحاسبة الحكومية،القاهرة، دار النهضة العربية للنشر،١٩٧٦م - ص٩ .
(٢) حنا رزوقي الصائغ، الهيكل التنظيمي للنظام المحاسبي الحكومية، المنظمة العربية للعلوم الادارية،١٩٨١م - ص ١٧ .

هي المجال المحاسبي المتخصص بعملية تقدير وقياس وتسجيل وتبويب العمليات المالية في وحدات الجهاز الحكومي، ثم انتاج المعلومات التي تفيد في اتخاذ القرارات وتوصيلها إلى الجهات ذوات العلاقة وفق التشريعات الرسمية والمبادئ والقواعد الخاصة بذلك(١).

وبالنظر للتعريفات السابقة نجد انها اتفقت علي مجال عمل المحاسبة الحكومية والهدف منها.

اهداف المحاسبة الحكومية(٢):

أ- إمداد الجهات المعنية بالبيانات المالية الحكومية وهذه الجهات هي:

- الموظفون الاداريون.
- السلطة التشريعية.
- رجال الاعمال والمستثمرون.
- علماء المالية العامة والعلوم السياسية.
- افراد الجمهور العام.

ب- فرض الرقابة المالية والقانونية على مصروفات الدولة وإيراداتها وذلك بتسجيل عمليات الإنفاق والايرادات أولا بأول بطريقة تمكن من تتبع الإنفاق بحيث لا تتجاوز المصروفات الإعتمادات المخصصة من قبل السلطة وفقا للقوانين المعمول بها.

ج- اعطاء البيانات المالية اللازمة للتخطيط والمتابعة وتقييم النتائج وكذلك التحليل الاقتصادي لأغراض الحسابات الفرعية.

د- إمداد أفراد المجتمع بطريق مباشر او غير مباشر لممثلي أفراد المجتمع عن طريق السلطة التشريعية العليا في الدولة بما قد يلزم من بيانات لتتبع أنشطة أجهزة

(١) لملامح الرئيسية للمحاسبة الحكومية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٧٤ - ص١٢.
(٢) د. سلطان السلطان، د. وصفي أبو المكارم،المحاسبة في الوحدات الحكومية، دار المريخ السعودية،١٩٩٠م - ص٢١.

الدولة المختلفة، ذلك لأغراض اقتصادية أو اجتماعية أو علمية، أو لمجرد المشاركة في الحقوق العامة لأفراد المجتمع.

مبادئ المحاسبة الحكومية(١):

تقوم المحاسبة الحكومية على مجموعة من المبادئ و القواعد العامة التي وضعتها اللجنة القومية للمحاسبة الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية.

يوجد عدة مبادئ يقوم عليها النظام المحاسبي للوحدات الحكومية :

أ- يجب أن يكن النظام قادراً على توضيح التزام المؤسسات بتطبيق القوانين والتعليمات عند تحصيلها للإيرادات وإنفاقها للمصروفات.

ب- إذا تم التعارض بين القانون و المبادئ المحاسبية فإنه يجب الالتزام بالقوانين.

ج- يجب أن يقوم نظم حسابات الحكومة على أساس نظرية القيد المزدوج مع استخدام مجموعة دفترية كافية لتحقيق الرقابة الفعّالة على المصروفات والإيرادات.

د- يتم تقسيم الاعتمادات إلى اعتماد عام – اعتماد مخصصة – اعتماد رأس مال عامل – اعتماد إيرادات سندات – اعتماد استهلاك سندات – اعتماد هيئات أو مؤسسات عامة ويجب تقسيم الاعتمادات طبقاً لاحتياجات الوحدة الإدارية.

هـ- يجب أن يتوفر لكل اعتماد مجموعة متوازنة من الحسابات و يجب أن يراعى أن تكون تلك الحسابات قادرة على إعطاء صورة واضحة ببنود الاعتماد و مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات المالية و الإدارية.

وظائف المحاسبة الحكومية(٢):

يوجد للمحاسبة الحكومية عدة أغراض:

- **اغراض مركزية:**

أ- على النظام المحاسبي الحكومي ان يلتزم بالقوانين والتعليمات المفعلة.

ب- ان يكون هناك ربط بين اعتمادات الميزانية وبين الحسابات المفتوحة والدفاتر.

(١) د. محمد المناغي، المحاسبة الحكومية (مدخل معاصر)، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٩٠م – ص٢٤.
(٢) د. نعيم دهـ ش، النظريات والأسس المحاسبية ومدي تطبيقها في المحاسبة الحكومية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨٠ – ص٤٣.

ج- ان يحتوى على اجراءات فعالة للمراجعة الداخلية.

- **أغراض ادارية:**

أ- يجب ان تساعد الحسابات المؤسسات بان تودي الخدمات باقل تكلفة.

ب- يجب ان تساعد الحسابات المستويات الإدارية على التخطيط السليم وتنفيذه.

ج- المساعدة في اعطاء البيانات الكاملة والضرورية لأغراض التحليل الاقتصادي.

النظام المحاسبي الحكومي:

تتبع المحاسبة في الوحدات الحكومية نظاما محاسبيا خاصا يتفق مع أهداف المحاسبة في الحكومة والتي تختلف عن أهدافها فالوحدات الأخرى سواء الهادفة للربح أو غيرها.

تعريف النظام المحاسبي:

النظام المحاسبي في الوحدات الحكومية عبارة عن مجموعة من القواعد والمبادئ والأسس المحاسبية التي تساعد على تسجيل العمليات المالية في الدفاتر الحكومية وفقا لمتطلبات القانون "قانون الحكومة" بهدف تحقيق الرقابة المالية والقانونية على الإيرادات والمصروفات(١).

هو الاطار العام الذي يحتوي علي المبادئ والفروض وطرق القياس والتعليمات التي يجب اتباعها في التسجيل المحاسبي والدفاتر وجميع الاجراءات المحاسبية واستخراج النتائج ومراقبتها بشكل دقيق.

مواصفات النظام المحاسبي الجيد(٢):

يجب تصميم النظام المحاسبي الحكومي بما يتلاءم مع المتطلبات النظامية والاقتصادية للدول.

(١) د. محمد المناغي مصدر سابق .

(٢) أسعد محمد علي وهاب العواد، أساسيات المحاسبة الحكومية، عمان، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر ٢٠١٢م - ص٦٢.

ضرورة الربط بين النظام المحاسبي ونظام التبويب المتبع في إعداد الموازنة العامة.

من الأهمية بمكان إعداد الحسابات بحيث تظهر بوضوح الأغراض والعناصر التي يتم تخصيص الموارد للإنفاق عليها والأفراد المسئولين عن حماية هذه الموارد واستخدامها في تنفيذ البرامج والمشروعات المختلف.

يجب أن يهدف التصميم إلى إظهار النتائج المالية والاقتصادية لأوجه نشاط كل برنامج بمعنى قياس الموارد وتحديد التكاليف وإظهار النتائج.

يراعى في التصميم أن يكون ملائماً لإمكانيات فرض الرقابة على الاعتمادات ومتابعة تنفيذ العمليات والمشروعات وإدارة البرامج وفرض رقابة داخلية.

إعطاء البيانات المالية اللازمة للتخطيط والمتابعة وتقييم النتائج وكذلك التحليل الاقتصادي لأغراض الحسابات الفرعية.

يجب أن يكون النظام واضحاً بحيث يمكن للعاملين القيد بانتظام وسهولة وبحيث يمكن إجراء مراجعة خارجية سليمة.

مكونات النظام المحاسبي الحكومى:

يتكون النظام المحاسبي الحكومي من عدة مكونات تعتبر هي الاساس الذي يعمل وفقه النظام المحاسبي في الوحدات الحكومية وتتمثل أهم المكونات في:

المجموعة المستندية:

يعرف المستند بانه بأنه دليل مادي أو موضوعي لاثبات حدوث العملية المالية الداخلية أو الخارجية التي تؤثر علي المنشأة وفي المحاسبة تستخدم مجموعة من المستندات لذات الغرض(١).

(١) مبروك محمد نصير، الموسوعة المحاسبية، الاسكندرية، الدار الجامعية للكتب،٢٠١٣م - ص١٢٢.

المجموعة الدفترية :

وهي الدفاتر التي تستخدمها الوحدة الحكومية سواء كانت دفاتر مالية أو دفاتر إحصائية ومن أمثلتها دفتر اليومية الأستاذ والعديد من السجلات كسجل الاصول غير المالية وسجلات المخازن وغيرها(١).

التقارير المالية:

أ- **التقرير الشهري** : ملخص لما تم خلال الشهر ويتضمن إجمالي الإيرادات المحصلة و المصروفات بالإضافة إلى أرصدة حسابات العهد و الأمانات.

ب- **التقرير السنوي:** يشمل إجمالي الإيرادات و المصروفات وأرصدة العهد والأمانات خلال العام ويعرف بالحساب الختامي حيث تستخدم المعلومات التي يتضمنها عند إعداد الموازنة العامة للدولة(٢).

المراجعة الداخلية:

تعرف بأنها فحص كفاءة وفعالية أنشطة الوحدة الحكومية والتأكد من استخدام الموارد الموضوعة تحت تصرفها على نحو إقتصادى.

ويبرز هذا المفهوم أن المراجعة والتدقيق الحكومي يمتد إلى ما هو أبعد من نطاق الخضوع للقوانين والنظم التي تحكم استخدام الأموال العامة وبقية الموارد الأخرى وإعداد التقارير عن كيفية التنفيذ ومساره حيث أنه يحتوى أيضاً على الإهتمام الثابت والمتزايد بتجنب الإنفاق أو الإستخدام غير الضروري للأموال والممتلكات العامة واستخدامها لجميع المقاييس والمعايير المناسبة لتحقيق الأهداف التي من أجلها تم تدبير وإتاحة هذه الموارد(٣).

(١) المصدر السابق.
(٢) لؤي وديان وزهير الحدرب، المحاسبة الحكومية، عمان، دار اليمامة للطباعة والنشر،٢٠١٨م - ص ١١٢.
(٣) عوض الحاج علي، المراجعة الداخلية في السودان الممارسة العملية والرؤية المستقبلية، مؤتمر المراجعة الداخلية الأول بالسودان، قاعة الصداقة الخرطوم،٢٠٠٨م .

وتؤثر العمليات المالية الالكترونية الحكومية علي المراجعة الداخلية في عدة جوانب منها(١).

ان مدخلات النظام المحاسبي ومنها تصديقات الدفع او التحصيل قد تحول بعضها الي النظام الالكتروني وبالتالي لن يستطيع مراجع الحسابات الاطلاع عليها الا عبر النظام، يضاف الي ذلك ان الايصالات وخاصة ايصال التحصيل لم يعد ورقيا كما ان تصديق المراجع علي كافة العمليات المالية الخاصة بالتحصيل والقبض لا يمكن التعامل معها سوي الكترونياً.

وبصورة عامة عند تحول نظم الدفع والقبض الالكترونية بديلاً للتقليدية يتأثر النظام المحاسبي الحكومي وذلك في الآتي:

تتحول المستندات المؤيدة للدفع والصرف من مستندات ورقية موقعة ومختومة إلى مستندات مسجلة على أجهزة حاسوب وتنتفي الحاجة إلى الدفاتر المحاسبية وإلى عمليات التسجيل والترحيل إلى حسابات الاستاذ وميزان المرجعة.

يصبح استخراج الحسابات الختامية نتج عن المدخلات الالكترونية والتسويات ويمكن استخراجها مباشرة في نهاية المدة عليه سـ تأثر عناصر النظام المحاسبي كلها بما في ذلك التقارير النهائية حيث ستتسم بالدقة والتفصيل الأكثر وإمكانية استخراجها في فترات متقاربة.

(١) عمار بن عبدالله العمار، الاطار العام لوحدات المراجعة الداخلية في الاجهزة الحكومية بالمملكة السعودية،الريـض، مكتبة الملك فهد الوطنية،٢٠١٤م - ص٣٢.

المبحث الثاني

الدفع والقبض الالكتروني

الدفع الإلكتروني بشكل بسيط هو عبارة عن سداد وتحويل الأموال بشكل إلكتروني بعيدًا عن النقود الورقية "الكاش"، وذلك من خلال اعتماد شفرات رقمية سرية بين الشخص والجهة المالية التي يتعامل معها.

ويعرف بأنه منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية، بهدف تسهيل إجراء عمليات الدفع الإلكتروني الآمنة، وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد والقوانين التي تضمن سرية تأمين وحماية إجراءات الشراء(١).

مميزات الدفع الإلكتروني:

بصورة عامة يتميز الدفع الإلكتروني بتسهيل عملية الدفع مقارنة بالطريقة التقليدية، زيادة عنصر الأمان، وتجنب مخاطر سرقة النقود الورقية، عدم التقييد بالحدود الجغرافية، فيمكن دفع الأموال لجهة خارج الدولة بكل سهولة، البنوك تستفيد بقوة من الدفع الإلكتروني من خلال الحصول على عمولة تحويل الأموال، بجانب إجبار التجار على فتح حسابات بنكية لاستقبال الأموال عليها، وبالتالي يزداد عدد عملاء البنوك وتزداد أرباحهم(٢).

ميزات نظام الدفع الإلكتروني في السودان أنه يدار بشكل مركزي من خلال شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية، إلا أنه يعتقد أن الوزارات الحكومية لم تكمل بعد الجاهزية الفنية المطلوبة لتقديم خدماتها بشكل إلكتروني متكامل للجمهور، كما لا يعتقد أن الفترة التي حددتها الحكومية كافية، لأن الوصول لتكملة الأنظمة الحكومية بشكل كامل يحتاج لفترة أطول من ذلك؛ ولكن الفترة كافية لتقديم خدمات الدفع إلكترونيا بدل

(١) موقع الرابحون علي الانترنت، www.alrabvon.com .
(٢) حسين كحيطان الخفاجي، رنا خضير عباس أحمد نظم الدفع في التجارة الالكترونية وملائمتها للعراق،٢٠١١م بحث منشور علي الانترنت .

النقد ستحدد بناء علي توفر البنيات والآليات اللازمة للعملية[١].

أهداف الدفع الإلكتروني:

إن تطبيق الدفع الإلكتروني يجب أن يصبو إلى اهداف تصب في مجملها في تحسين الاقتصاد الوطني وحسن إدارة الأموال والموارد، ويمكن إجمال أهداف الدفع الإلكتروني في التالي[٢]:

- تداول الأموال داخل النظام المصرفي وزيادة سرعة تداول الأموال داخل الاقتصاد الكلي.
- تقليل تكلفة طباعة النقد وتسهيل التعامل مع الأموال وإدارتها.
- تقليل الزمن والعبء الإداري في تقديم الخدمات المصرفية.
- المساهمة في تحقيق الشمول المالي وزيادة الودائع لدى المصارف.
- تحسين الأداء المالي للحكومة في عملية تحصيل الرسوم إلكترونياً.
- تعزيز الاتجاه نحو الحكومة الإلكترونية بتوفير البنية التحتية للتحصيل إلكترونياً.
- تسهيل تقديم الخدمات للمواطنين وتشجيع التجارة الإلكترونية.
- التقليل من الإجراءات المستنديه ووسائل الدفع الورقية.

وسائل الدفع الالكترونية:

أولاً: عن طريق البطاقات مسبقة الدفع:

تعريفها :

أداة دفع وسحب نقدي ، يصدرها بنك تجاري أو مؤسسة مالية ، تمكّن حاملها من الشراء بالأجل على ذمة مصدرها ، ومن الحصول على النقد اقتراضاً من مصدرها أو من غيره بضمانه ، وتمكنه من الحصول على خدمات خاصة.

(١) منى إدريس رمضان مهدي، اثر التحصيل الالكتروني علي الايرادات العامة بالسودان، جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة،٢٠١٧م .
(٢) المصدر السابق.

البطاقة مسبقة الدفع هي بطاقة ابتدائية تقوم فكرتها على أساس أن تُودع أنت مبلغ محدد في حساب بطاقتك الائتمانية مسبقة الدفع، و كلما قمت بعملية الشراء باستخدام البطاقة مسبقة الدفع يتم الخصم من الرصيد الائتماني المتوفر بها، هذا يعني أنه عندما تحصل على بطاقة ائتمان مُسبقة الدفع و جديدة فإن الرصيد المتوفر بها هو صفر و يحتاج الأمر أن تقوم بتعبئتها من حسابك الخاص.

الخصائص والميزات:

بطاقات الائتمان المدفوعة مسبقا أكثر آمنا من حمل المال لأن الرصيد الذي تودعه بها عادة ما يكون قليلاً، فإذا تعرضت لعملية احتيال على الانترنت أو أثناء سفرك جراء استخدامك للبطاقة فإن المبلغ الذي قد يضيع عليك سيكون قليل.

بطاقة الائتمان المُسبقة الدفع تحصل منها على معظم مزايا بطاقة الائتمان العادية مثل التأمين على المُشتريات و التأمين أثناء السفر وحجز الفنادق وتأجير الانتقالات، والحالات الطارئة، والدفع الالكتروني والسحب من أجهزة الصرف الالي و تنفيذ كافة تعاملات الشراء، لأن شركة بطاقة الائتمان و البنك يستفيدان من عمليات الشراء التي تقوم بها بأن يحصلوا على عمولة من الجهة التي باعتك نظير تقديمهم لتسهيلات الدفع.

يمكن للوالدين الاشتراك لأولادهما في سن المراهقة في هذه البطاقات عن طريق تحميل البطاقة بمبلغ معين من المال، ومراقبة طرق وأساليب إنفاق أولادهما، وبالتالي يساعد الأبناء في تطوير سلوكهم المالي والإنفاقي.

استخدام بطاقة الائتمان مسبقة الدفع تجنبك إلي حد كبير من الوقوع في فخ التسهيلات المبالغ فيها التي تقدمها بعض البنوك للعميل، مما قد يغرقك في عملية الشراء دون ضوابط، لدرجة أن البعض يعجز عن السداد وتتراكم عليه الفوائد وتتضاعف وتصبح أكبر من قيمة القرض.

ثانيا: عن طريق المواقع الالكترونية او الحسابات:

تعد من اهم وسائل الدفع الالكترونى وهي عبارة عن خدمة لنقل الاموال عن طريق الانترنت من طرف لطرف اخر و يتم استخدامها بشكل رئيسي للتسوق الالكتروني و الشراء الآمن عن طريق الانترنت.

ثالثا:عن طريق الحوالات المصرفية

التحويلات المصرفية هي وسيلة من وسائل الدفع الالكتروني وهي نوع من الخدمات التي تقوم بها البنوك في العصر الحاضر. ويقصد بها العملية التي تتم بناء على طلب العميل لنقل مبلغ معين إلى شخص أو جهة أخرى تسمى المستفيد، وذلك سواء تم النقل من حساب إلى حساب داخل نفس البنك أو فروعه، أو النقل بين بنكين مختلفين كلاهما من نفس البلد أو حصل بين بنكين في دولتين مختلفتين. وفي هذه الحالة الأخيرة يترتب على العملية صرف العملة المحلية بالأجنبية المراد تسليمها للمستفيد.

عيوب الدفع الالكتروني:

يرى البعض من خلال البحث أو الملاحظات العملية أن نظام الدفع الإلكتروني قد يواجه بعض التحديات التي تعيق انتشاره ، مثل إمكانية تعرض البطاقات للسرقة أو الاختراق، وخلق حالة من الإسراف لدى العميل بسبب سهولة توفير الأموال من خلال بطاقات الدفع.

وأيضا ضعف البنية التحتية للاتصالات مما قد يعرضك لعدم القدرة على إتمام عمليات الدفع الإلكتروني في حالة سقوط الشبكة بالبنوك ومثلها الوحدات الحكومية[1].

وما ذكرناه او نقلناه عن الدفع الالكتروني هو بالطبع يشمل الدفع والتحصيل الالكتروني لأنه لا يوجد فرق بين العمليتين من الناحية الفنية ولكن الاختلاف من حيث الاطراف المستفيدة من العملية.

(١) د. فاطمة الزهرة خبازي، جرائم الدفع الالكتروني وسبل مكافحتها، كتاب أعمال ملتقى آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية في التشريع الجزائري، الجزائر، ٢٠١٧م – ص٧٢.

المبحث الثالث

المشكلات التي تواجه عمليات الدفع والقبض الالكتروني ومقترحات الحلول

أولاً: شرعية المعاملات الالكترونية:

تعتبر العمليات التجارية الالكترونية التي تعرف بأنها عمليات البيع والشراء وتبادل المنتجات والخدمات والمعلومات وما في حكم ذلك مما ينفع الناس من خلال أساليب تقنية المعلومات وشبكات الاتصالات الالكترونية و أجهزة المحمول المتقدمة ونحو ذلك من أساليب الإلكترونيات تعتبر هي التجارة الالكترونية وهي في نفس الوقت وصف وتعريف لعمليات الدفع والتحصيل الالكتروني الحكومي.

وبما أن هذه العمليات تقوم علي مبادلة سلعة أو خدمة بقيمة نقدية وهذه القيمة لا تظهر ولاتقبض عينا في التعامل فقد يري البعض أن كل أوبعض العمليات قد ينطوي علي ربا أو بيع محرم(١).

ولاثبات شرعية عمليات الدفع والقبض الالكترونى في المعاملات المالية الحكومية نجد ان هناك اتجاهين الاول مأخوذ من النظر في القواعد الفقهية الاصولية العامة التي تخاطب كافة معاملات الحياة التي منه دون شك المعاملات المالية ومن هذه القواعد:

القاعدة الأولى:

الأعمال بالنيات والأمور بمقاصدها يقصد بهذه القاعدة أن صحة الحكم على عمل أو فعل أو تصرف معين مرتبط بنية فاعله ، بمعنى أن النيات هي الفاصلة بين ما يصح منها و ما لا يصح ، و يقول ابن القيم : " النية روح العمل ، والعمل تابع لها يصح بصحتها و يفسد بفسادها "(٢).

(١) حسين حسن شحاتة، التجارة الالكترونية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، مصر، مكتبة دار الكلمة،٢٠١٦م - ص٩٧.
(٢) بن قيم الجوزية، زاد المعاد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ٢٠١٧م - ص٢١٠.

و تأسيسا على ما سبق ، يجب تحديد النية والهدف والمقصد من أي معاملة مالية، وأن تكون صالحة ، و في ضوء ذلك يكون العمل الصالح التابع لهذه النية و لا تحايل على شرع الله ، لأن المعاملات عبادة، و يجب أن تكون خالصة لله، ودليل ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً وَلاَ يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَداً ﴾ وبالنظر الي هذه القاعدة نجد ان المعاملات الإلكترونية قصد منها تجويد العمليات المالية الحكومية وزيادة الضبط وتبسيط المعاملات وتقليل الجهد والوقت في عمليات الدفع والقبض الإلكتروني وذلك بالاستفادة من التقنيات الحديثة(١).

القاعدة **الثانية**:

الأصل في المعاملات الإباحة يقصد بهذه القاعدة أن الأصل في الأشياء أنه مباح الانتفاع منها في تحقيق الحاجات الأصلية للإنسان والمخلوقات و بطريقة مشروعة ما لم يرد نص بالتحريم من الكتاب أو السنة أو الإجماع .

فعلى سبيل المثال تعتبر البيوع مباحة ما عدا المحرم منها بنص صريح مثل: بيع العينة وبيع المعدوم ، وبيع الكالئ بالكالئ وهكذا ، وكذلك تعتبر معاملات البنوك حلالا إلا المحرم منها والذي يتضمن ربا ، وأيضا يكون التعامل مع غير المسلمين مباحا إلا ما حرم بنص مثل التعامل مع المحاربين منهم ، أو إذا كانت هناك ضرورة أو حاجة معتبرة شرعا مثل شراء الأدوية إذ لم يوجد البديل عليه فالمعاملات الالكترونية تكون مباحة ما لم يظهر مايبرر التحريم أو غيره.

القاعدة الثالثة:

الحاجة تنزل منزلة الضرورة يقصد بذلك أنه إذا تحققت الحاجة وأصبحت واقعة وملحقة ولا يمكن تحقيق المقاصد الشرعية إلا بها ، ففي هذه الحالة تأخذ منزلة

(١) محمد بكر إسماعيل، القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه، دار المنار للنشر، نسخة الكترونية موقع مكتبه نور لتحميل الكتب،٢٠١٥م .

الضرورة التي تبيح المحرم ، يقول الفقهاء : " الحاجة يمكن أن تنزل منزلة الضرورة في تجويز الممنوع شرعا " .

فعلى سبيل المثال ، جَوز الفقهاء بيع عقد السلم مع العلم بأن موضوع العقد وهو البضاعة غير ثابتة و موجودة عند إبرام العقد ، و كذلك جوزوا الغرر اليسير في البيوع التي لا تخلوا منه، ، وأجازوا التعامل مع فروع المعاملات الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية في حالة عدم وجود مصارف إسلامية، ومن المعروف ان هذه المعاملات المالية الحكومية تدعو اليها الحاجة علي الرغم من انها لاتتضمن مايمكن أن نسميه تجويز بسبب الحاجة ولكن احتاطا ذكرنا هذه القاعدة لازالة أي شك أو يلبس قد يتضمنه موضوع استخدام التقنية الالكترونية في المعاملات المالية.

اما الاتجاه الثاني فمن ناحية القبض والدفع والتزامن مع المعاملة أو عدمه فغالب المعاملات الحكومية هي شراء سلع وخدمات أو تقديم سلع وخدمات للغير ويحقق التعامل الالكتروني معاملات خالية من الشبهات حسب صيغ التعامل التي تشمل الصيغ الآتية:

القبض الحقيقي بالخصم من الحساب :

يكون للمتعامل حساب معتمد وموثق متصل بشبكات الانترنت ، فمجرد إتمام صفقة الشراء واستكمال أركانها ، يتم آليا الخصم من حسابه وإضافة القيمة إلى حساب البائع ، ومن وسائل ذلك البطاقة المصرفية .

وهذا جائز شرعا ، وملزم فى حالة التجارة فى الذهب والفضة والعملات .

القبض الحكمي بالتسوية المحاسبية :

يكون للمتعامل حساب معتمد وموثق متصل بشبكات الانترنت ، فمجرد إتمام صفقة الشراء واستكمال أركانها ، يتم آليا الخصم من حسابه وإضافة القيمة إلى حساب البائع ، ومن وسائل ذلك البطاقة الذكية .

وهذا جائز شرعا فالمؤمنون عند شروطهم ولا يجوز كما سبق الاشارة التعامل فى الذهب والفضة والعملات بالأجل .

القبض من خلال الحوالات والتحويلات :

أحيانا تتم المعاملات بين طرف عقود التجارة العالمية من خلال نظام الاعتمادات المستنديه التى تقوم بها البنوك ويتم القبض من خلال الحوالات والتحويلات وفق الشروط الواردة فى العقود .

وهذا جائز شرعا ما لم يتضمن أى صورة من صور الربا مثل الفوائد المصرفية والفوائد على منح الائتمان الواقع أن المعاملات الحكومية لا تخرج عن هذه الصيغ الثلاث قبضا أودفعا في الوقت الحالي.

وبناء علي ما سبق فالمعاملات الالكترونية الحكومية في الدفع والقبض هي عمليات جائزة ولا تتضمن شبهات تحتاج الي تحليل لمعرفة الحكم الشرعي لها مضافا الي انها وسيلة لتحقيق مقاصد مهمة تجعلها من مطلوبات الشرع لأنها تحقق مصالح للحكومات وللمواطنين.

ثانياً: المشكلات التي التي واجهت عمليات التحصيل الإلكتروني:

قبل بداية النظام المشترك للدفع والقبض الإلكتروني (منظومة الدفع الإلكتروني) فقد واجه نظام التحصيل الالكتروني (سداد) الذي بدأ فعليا في العام ٢٠١٦م في كافة عمليات التحصيل الحكوم في السودان واجه بعض المشكلات منها ماجاء في تقارير الجهات الرقابية بالدولة.

ورغم النجاحات البائنة التي حققها مشروع التحصيل الإلكتروني، إلا أن الشكاوى لم تتوقف من بعض التعقيدات التي ظلت تلازمه مثل ضعف وتذبذب الشبكة خاصة في المناطق الطرفية والأرياف على مشكلات تقنية وفنية.

ففي تقرير المراجع العام الذي ألقاه بالمجلس الوطني ، كشف عن وجود عدد من الملاحظات، وأشار لبعضها حيث تتمثل في عدم ظهور الضمانات والاعتمادات المدفوعة من الحساب الوسيط في حسابات البنوك بالوحدات وصعوبة إلغاء التحاويل عند حدوث أخطاء وعدم إمكانية استخراج التقارير المالية الخاصة بالوحدات، ولا توجد مطابقة بين حسابات البنوك وكشوفاتها.

لعل أبرز إخفاقات ومعوقات تجربة التحصيل الإلكتروني التي أعلن عنها المراجع العام هي إشارته لوجود خلل كبير في تنفيذ مشروع الإيصال الإلكتروني للعام ٢٠١٦م، وأكد وجود حالات كثيرة لإلغاء الإيصالات من قبل عدد من المتحصلين مع إمكانية استخدام الإيصال الإلكتروني مرة أخرى لتحصيل مبالغ تحول للمصلحة الشخصية وتأخير توريد المتحصلات وإخفاء بيانات الإيصال بعد فترة من الزمن، مشيراً إلى أن هذا الخلل في الإيصال الإلكتروني أدى لحدوث عدد من حالات الاعتداء على المال العام.

تنبيهات المراجع العام وعلى كونها أبرزت إخفاقات المشروع، لكنها لم تغفل الأثر الإيجابي الذي أحدثته حيث أعلن تأكيد المراجعة على أهمية المشروعين في تعزيز إيرادات الدولة وضبط المصروفات وتحديد الأولويات وأوصى بتنفيذ التوصيات وسد الثغرات ونقاط الضعف وتوفير التدريب وبناء القدرات وتمكين الوزارة من الإشراف الكامل على النظام وستسهم المراجعة بإيجابية في الدفع بالمشروع للأمام[1].

وكذلك ديوان الحسابات المسؤول عن التنفيذ.

الثابت أن نعوقات المشروع ليست جديدة، حيث أقر بها ديوان الحسابات التابع لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، وأكد سعيه لتطوير المشروع بإطلاق التحديث الأول لنظام التحصيل الإلكتروني، قال مدير إدارة التحصيل الإلكتروني إن التحديث

(١) تقرير المراجع العام للعام ٢٠١٧م اغسطس ٢٠١٨م بالمجلس الوطني.

يتضمن استبدال الطابعات العادية بطابعات حرارية مما يقلل تكلفة تشغيل النظام ويضمن تحقيق المزيد من الدقة بجانب اهتمام التحديث بتفعيل دور المراجعة الداخلية في النظام بغرض المزيد من شفافية الأداء والانضباط المالي، وأكد الاهتمام بتحديث تطوير التقارير لإصدار تقارير نقدية والتحصيل بالشيكات والتحصيل بالعملات الأجنبية، كما يشمل التحديث تطوير صلاحيات المشرف ليتعرف على التحصيل قبل رفعه من المتحصل بما يزيد معدلات الشفافية والإفصاح في عمليات التحصيل.

وأكد الديوان أن تحديث النظام يضمن تحسين النظام من حيث وظائف البرنامج وكفاءة التشغيل وتحديث الأجهزة وتطبيق السداد الإلكتروني الكامل للوحدات والأنظمة العاملة وربطها بنظام التحصيل الإلكتروني في العام ٢٠١٦م، بحيث يتم التعامل عبر نظام السداد الإلكتروني فقط[١].

ثالثاً: المشكلات المتوقعة عند تطبيق حزمة الدفع الالكتروني في النظام الحكومي في السودان:

من خلال ما تم رصده وايراده من مشكلات وعقبات واجهت نظام التحصيل الالكتروني في السودان ومن خلال ملاحظة ومعايشة حالات الانتقال في النظم وخاصة التحول من النظم التقليدية الراسخة والمجربة الي النظم الالكترونية الحديثة فإن اهم اتجاهات المشاكل المتوقعة تتمثل في الآتي:

مشكلات تتعلق بالعاملين:

- عدم أو ضعف أو ضعف المعرفة بالتعامل مع أجهزة الحاسوب.
- عدم الرغبة في التغيير ومقاومته.
- خوف المشرفين والمدراء من عدم قدرتهم على السيطرة على العمليات ونتائجها والخوف من وقوع أخطاء وغش والتصديق عليها دون معرفة.

(١) محمد طاهر أحمد، تطوير التحصيل الالكتروني، ورقة مقدمة لملتقي الولايات ديوان الحسابات وزارة المالية الاتحادية٢٠١٤م .

مشكلات تتعلق بالأنظمة والبرامج والأجهزة:

تعتمد الوحدات الحكومية حالياً على أنواع مختلفة من الأنظمة المحاسبية الإلكترونية بعضها أنظمة معروفة ومجربة وبعضها أنظمة مأخوذة من وحدات أخرى وبعضها أنظمة يتم تصميمها داخل الوحدة لذلك عندما يتم محاولة ربطها بنظام الدفع والتحصيل الالكتروني يجب أن تكون قادرة على هذا الربط أو أن يتم تعديلها لهذا الغرض فمثلاً إذا كانت إحدى الوحدات الحكومية قد صممت برنامج محلي فعملية الدفع ستكون بخيارين نقداً أو بشيك وذلك وفقاً للمجموعة المستنديه التقليدية التي تحصر الدفع على هذين النوعين لذا عند محاولة ربط برنامج الدفع الالكتروني بهذا النوع من البرامج نجد أن الدفع بالوسائط الالكترونية كالبطاقات أو عبر الهاتف بتطبيقات المصارف لا يظهر وهذا النوع يتطلب التعديل أو تغيير البرنامج إذا لم يكن قابل لهذا التعديل.

وقد تواجه بعض الوحدات الحكومية مشكلة التعديل فبعضها تم تصميمها بواسطة مبرمجين تركوا العمل في هذه الوحدات ولم يملكوا الوحدة أو زملائهم خرائط البرنامج مما يصبح معه عملية التعديل غير ممكنه.

أما بالنسبة للأجهزة فالملاحظ أن بعض الوحدات قامت بشراء أجهزة حاسوب منذ سنوات ماضية ويتم استخدامها في عمليات الحفظ المستندي أو اجراءات العمليات الحسابية عبر برنامج (إكسل) أو برنامج آخر وعندما يراد استخدامها نجد أنها غير قابلة لبعض البرامج التي صممت على أجهزة أكثر تطوراً مما يستوجب استبدالها وهي عملية مكلفة قد لا ترغب إدارة المنشأة فيها أو لا تستطيع أو لا تشتمل موازنتها حالياً على إعتمادات لهذا الغرض.

مشكلات تتعلق بالربط الشبكي:

فمن الملاحظ أن النظام المحاسبي الحكومي هو نظام شامل لابد أن يشمل جميع الوحدات الحكومية ولابد أن يتم تنفيذه باستمرار كتعليمات تأخذ صفة الاستدامة لذلك نجد أن ضعف الشبكة العنكبوتية أو عدم شمول الشبكات المعمول عليها يفرز وضع معقد ففي حين أن الخدمات الحكومية للمواطنين لا تحتمل التوقف أو التأجيل كالخدمات الصحية والأوراق الثبوتية وخدمات الطرق وغيرها إلا أن انقطاع خدمات شبكة الاتصالات تعني إما توقف الخدمة الذي أشرنا إلى أنه لا يمكن أن يحدث أو تديم خدمات حكومية من غير مقابل وهو يؤدي الى إضعاف الإيرادات ويمكن أن يمثل مدخل لمن يريد تقديم هذه الخدمات إلى جماعات أو أفراد مجاناً ، أو حتى أخذ مقابل أقل من الرسوم لصالح فرد أو أفراد . والملاحظ أن لائحة التحصيل الالكتروني التي صدرت في العام ٢٠١٦م نصت على أنه في حالة عدم القدرة على استخراج الإيصال الالكتروني يتم تقديم الخدمة مجاناً حتى لا يكون هناك فرصة للتلاعب ،ولكن في المقابل إذا أخذنا الدفع الالكتروني فهل هناك من يقبل تقديم سلعة أو خدمة لوحدة حكومية بدون مقابل لعدم القدرة على استقبال الدفع الالكتروني ؟ وسيتسبب ذلك في ضيق فرص الحكومة في شراء السلع أو الخدمات وقد يتسبب ذلك في ارتفاع أسعار هذه السلع أو الخدمات أو هبوط جودتها لقلة المنافسة أو احتكارها لصالح جهات بعينها.

الخاتمة

النتائج :

١. إن عمليات الدفع والتحصيل الالكتروني الحكومي تؤثر على كافة عناصر النظام المحاسبي .

٢. إن أهداف النظام المحاسبي الحكومي لا تتغير في حالة تطبيق حزمة الدفع الالكتروني في التحصيل والدفع.

٣. إن مكونات النظام المحاسبي تختلف عن النظام التقليدي استجابة لتطور طرق التحصيل والدفع.

٤. إن إجراءات أهداف وإجراءات نظام المراجعة الداخلية لا تختلف في حالة النظام التقليدي عن النظام المحوسب المعتمد علي نظم الدفع الالكتروني.

٥. إن تقارير المحاسبة الحكومية تصبح أكثر دقة وسرعة وإمكانية للتحليل واستخلاص النتائج في حالة النظام المحوسب عنها في حالة النظام التقليدي .

٦. تعتبر أنظمة الدفع والقبض الالكتروني وسائل أكثر أماناً وأفضل في إجراءات الرقابة .

٧. قد يقاوم العاملين بالوحدات الحسابية الحكومية أنظمة الدفع والقبض الالكتروني إما لعدم المعرفة أو عدم الثقة في النظام الجديد أو الإحساس بخطورة التعامل مع أنظمة جديدة .

٨. إن منظومة الدفع والقبض الالكتروني مقصود منها تيسير أعمال وخدمات الحكومة للمواطن وهي تحقق ذلك .

٩. إن ضعف شبكات الاتصال تعتبر معوق لأداء العمليات الالكترونية المحاسبية.

١٠. من معوقات تقديم خدمات القبض والدفع الالكتروني قلة الأجهزة والمعدات الحديثة .

١١. يتوقع باكتمال عمليات الدفع والقبض الالكتروني بصورة شاملة أن يتم تأمين للأموال العامة وخاصة الجزء النقدي أو ما في حكمه.

١٢. استمرار تجربة التحصيل الالكتروني ومعالجة المشكلات التي واجهته تعتبر تجربة مفيدة لتطبيق حزمة الدفع الالكتروني.

التوصيات:

١. ضرورة تنوير وتدريب واقناع المحاسبين الحكوميون حول جدوي استخدام الاساليب المعتمدة علي التكنلوجيا الحديثة في جميع الاعمال الحكومية.

٢. ضرورة تدريب العاملين علي عمليات الدفع والتحصيل الإلكتروني قبل وقت كافي وبطريقة متقنة لتنفيذ مختلف العمليات.

٣. علي الوحدات الحكومية ان تعد الاجهزة والمعدات اللازمة لتنفيذ حزمة الدفع الالكتروني.

٤. لابد من تهيئة المتعاملين مع السلع والخدمات الحكومية بكل وسائل الدفع الالكتروني وثقافة جدوي وافضلية المعاملات الالكترونية.

٥. علي الجهات الحكومية المسئولة عن الاتصالات بالتأكد التام ان شبكات الاتصالات العاملة قادرة علي تشغيل البرنامج المقترح دون خلل أو توقف.

٦. علي وزارة المالية والجهات المنفذة لحذمة الدفع الالكتروني التأكد من كفاية كل من:

- وسائل الحماية والتأمين.
- التشريعات والقوانين التي تحافظ علي حقوق الدولة والمتعاملين.

٧. علي وزارة المالية والجهات المنفذة لحذمة الدفع الالكتروني التأكد من ان كلفة تشغيل البرامج الالكترونية اقتصادية وتساوي أو تنقص عن تكلفة التقليدية.

المراجع

١. القرآن الكريم.
٢. د.حسين عامر شرف، نظرية المحاسبة الحكومية، القاهرة، دار النهضة العربية للنشر،١٩٧٦م.
٣. حنا رزوقي الصائغ، الهيكل التنظيمي للنظام المحاسبي الحكومية، المنظمة العربية للعلوم الادارية،١٩٨١م.
٤. د. سلطان السلطان، د. وصفي أبو المكارم،المحاسبة في الوحدات الحكومية، دار المريخ السعودية،١٩٩٠م.
٥. د. محمد المناغي، المحاسبة الحكومية (مدخل معاصر)، مكتبة الفلاح، الكويت،١٩٩٠م.
٦. د. نعيم دهمش، النظريات والأسس المحاسبية ومدي تطبيقها في المحاسبة الحكومية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨٠.
٧. أسعد محمد علي وهاب العواد، أساسيات المحاسبة الحكومية، عمان، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر ٢٠١٢م.
٨. مبروك محمد نصير، الموسوعة المحاسبية، الاسكندرية، الدار الجامعية للكتب،٢٠١٣.
٩. لؤي وديان وزهير الحدرب، المحاسبة الحكومية، عمان، دار اليمامة للطباعة والنشر،٢٠١٨م.
١٠. عوض الحاج علي، المراجعة الداخلية في السودان الممارسة العملية والرؤية المستقبلية، مؤتمر المراجعة الداخلية الأول بالسودان، قاعة الصداقة الخرطوم،٢٠٠٨م.

١١. عمار بن عبدالله العمار، الاطار العام لوحدات المراجعة الداخلية في الاجهزة الحكومية بالمملكة السعودية،الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية،٢٠١٤م.

١٢. حسين حسن شحاتة، التجارة الالكترونية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، مصر، مكتبة دار الكلمة،٢٠١٦م.

١٣. ابن قيم الجوزية، زاد المعاد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ٢٠١٧م.

اوراق علمية:

١٤. بابكر حسين أحمد وآخرون الدفع الالكتروني في السودان الواقع والمستقبل، ورقة مقدمة في ورشة الدفع الالكتروني لنظام التقديم الالكتروني،٢٠١٧م.

١٥. د.فاطمة الزهرة خبازي، جرائم الدفع الالكتروني وسبل مكافحتها، كتاب أعمال ملتقى آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية في التشريع الجزائري، الجزائر، ٢٠١٧م.

١٦. عوض الحاج علي، المراجعة الداخلية في السودان الممارسة العملية والرؤية المستقبلية، مؤتمر المراجعة الداخلية الأول بالسودان، قاعة الصداقة الخرطوم،٢٠٠٨م.

١٧- حسين كحيطان الخفاجي، رنا خضير عباس أحمد، نظم الدفع في التجارة الالكترونية وملائمتها للعراق،٢٠١١م بحث منشور علي الانترنت.

١٨. منى إدريس رمضان مهدي، اثر التحصيل الالكتروني علي الايرادات العامة بالسودان، جامعة النيلين، رسالة ماجستير غير منشورة،٢٠١٧م.

١٩. محمد طاهر أحمد، تطوير التحصيل الالكتروني، ورقة مقدمة لملتقي الولايات ديوان الحسابات وزارة المالية الاتحادية.

٢٠. محمد بكر إسماعيل، القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه، دار المنار للنشر، نسخة الكترونية موقع مكتبه نور لتحميل الكتب،٢٠١٥.

٢١. صالح بن سعد القحطاني، أثر تقديم الخدمات الإلكترونية المصرفية في تفضيلات عملاء البنوك في المملكة العربية السعودية، مجلة الاقصاد والمالية، المجلد١ ، العدد: ٢، ٢٠١٥م.